

## الاخبار

رئيس التحرير -

الصدر الموسوي،

ابراهيم العبيد

نائب رئيس التحرير

بشار ابي صعب

محرر التحرير

مؤيد قانوه

محاسن التحرير

محمد زبيب

هند عليف

ليلي حنا

امه اللادري

شركه كريم

طالبة عارة شركة

انبار بيروت

العنايت بيروت -

فردات - شارع دنيا

سلتر -كونكورد-

الطائف اللاتين

تلطاسي،

01759500

01759597

ص.ب 113/5963

الإملائي

الوكيل الصحفى

ads@al-akhtar.com

01759500

التوزيع

شركة الهلال

15-01 /666314-01

03 / 828381

الموقع الإلكتروني

www.al-akhtar.com

صفحات التواصل

# «صفقة القرن» لبنانياً: هت يدفع لبنان نحو 17 أيار جديد؟

**أسعد ابو خليل \***

للاحتجاج (ربما لأن باسبيل منشغل بالساحة الشديدة التدين). وهناك أيضاً بيان السفارة الأميركية حول «قبر شمون»: لم يصدر أي رد رسمي لبناني على هذا التدخل الصفيق (المخالف لتناقضات فينأ المحتل، تطولب أميركا لاحتلال إسرائيل حول عمل اللجنة اللبنانية. لو ان السفير الشؤون الداخلية اللبنانية. لو ان السفير اللبناني في واشنطن اصدر بياناً يعطي فيه رايه في تطوّر امني في عهده تحقيق قضائي لكان قد استفاق في اليوم التالي في زلزلة في غوانتامو. المفارقة ان الحكومة الأميركية ممنوعة (قبل عهد ترمب الذي أخلّ على الاعراف والقوانين الداخلية) من التعليق على شان امني في عهده القضاء الاميريكي لان فصل السلطات بسري (نظرياً). اي ان الحكومة الاميركيّة تتدخل في شان لبناني لا تستطيع أن تتدخل فيه في الساحة الاميركيّة.

لكن ما استدعى القلق اكثر من غيره هو ما جرى في اللقاء الثاني الأخير بين ضناًب من الجيش اللبناني وضباط من جيش العدو بحضور ممثلين عن يونيفيل في 8 اب الجاري. والبيان الذي وضع، من دون ضجة او حتى ذكر في الاعلام اللبناني، بنذر بما هو ميّت من قبل اطراف «صفقة القرن» ومن يتواطأ معها في داخل لبنان. فقد تراس قائد قوات اليونيفيل اجتماعاً لسفر على شركة «طيران الشرق الأوسط»، نشرت فيما هناك شركات طيران ذات سجلات أقل امانا بكثير منها كي تهبط في الأرض العدو، لان المجتمعين يلتقون حول طاوله على شكل «ال» (بالإنكليزية)، فافتمنوا، لكي لبنانين ولبنانيات). والبيان عن اليونيفيل يشير إلى قوأت الاحتلال الإسرائيلي، التي احتلت لبنان على مدى عقود، والتي تدفع في الاحتلال والعسوان، بـ«قوات المفع صغير (يستحوذ على تايد 70% من 5% من سكان لبنان) أن يقلل عملاً اذن باقتناحه وزير لحزب الله. هل من يتصور أن مملاً لفتحته حركة (امل)، يمكن ان يجرؤ على إلقاء اي حزب لبناني آخر مثلاً؟ إن المبالغة في تقدير نفوذ حزب الله هو جزء من المؤامرة الداعية التي تُدار من تل ابيب واشنطن بتريدي وترداد لبناني حرفي. المبالغة في تقدير نفوذ حزب الله هو للتخفيف على نفوذ أعدائه وحزومه. المحور المعادي للمقاومة تحكم بمفاصل الحكم في لبنان افتنا وعيد صيحترا النظام السوري في لبنان. ليس سيحداً رقيق الحريري دخل في معادلة على أساسها تحكم هو بالاقتصاد (اي انه هو المسؤول الأكبر عن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان وليس هناك من يذكر اسمه إلا من باب التعظيم والتخفيح)، فيما تحكّم المقاومة بالمقاومة. ما يمكن نخبّ الله (العصص الأخرى والأفعل في المقاومة اللبنانية على من تاريخها، ولا ينكر ذلك إلا الجاحد أو الجاهل) متملاً بالسلطة.

وكان اعداء الحزب متمخّلين في السلطة بانتظام (باستثناء حكومة سليم الحص الذي قاد لحود عدة سنتين – وهي في كانت أيضاً مخترقة من اعداء المقاومة – يكفي أن ال مر تمخّلتوا فيها) ولم يتوقّف تامر القوى الخارجية ضد الأزمة يتخللها رفيف الحريري السلطة. وقد أسهب إميل لحود (وهو صادق ووطني نادر في تاريخ الحزب) في لبنان) في وصف تامر رفيف الحريري (وصحبه في النظام السوري) ضد المقاومة وحالة استخدام الجيش لخدمة المصالح الإسرائيلية في جنوب لبنان.

وهناك بوادر وأمارات خبيثة ومشوهة في الحالة السياسية الراهنة توجي يتواطؤ أفرقاء لبنانيين متنوعين (سياسيين ومصرفيين في مؤامرة أميركية - إسرائيلية تطل براسنها فوق لبنان. الحكومة الاميركية تضع نائبين لبنانيين (بمن فيهم رئيس واحدة من أكبر الكتل اللبنانية) على قائمة المحظر، فيما لم تكن هناك إلا أصوات خافتة في الاحتجاج. وقد كان ردّ حزب «الكتلة الوطنية» ضد المحظر أفضل بكثير من ريدو (أو صمت) بعض حلفاء حزب الله في المجلس النيابي. وكيف يمكن إلا يصدر بيان استنكار عن رئيس الحكومة؟ وكيف يمكن أن يصدر المجلس النيابي مجتمعاً بياناً رسمياً في استنكار الة الأميركية؟ وكيف يمكن الآ تصدر الحكومة اللبنانية بيان احتجاج رسمياً في هذا الصدد؟ لم يستدع وزير الخارجية السفيرة الاميركية

# لم يصدر اي رد رسمي على التدخل الأميركي الضفيق في الشؤون الداخلية اللبنانية

فزال سارية الاحكام)، وهذه اللقاءات، على ما تسرّب منها، لم تعد لقاءات صارمة وجدية، بل إن اواصر المعرفة تطورت ويات يتخللها المرطبات والمقتلات. ليست هذه سابقة؛ فحالات سمر منتظمة بين الجيش اللبناني وبين جيش عدو يحتل أرضاً لبنانية ويذل الجيش اللبناني بخروقاته اليومية؛ والذي يزيد من الريبة حول هذه اللقاءات هو غياب محاضر رسمية معلنة ومشورة. وأضاف البيان الصفيق ان المباحثات تركّزت على الحالة عند الخط الأزرق (وهذا الخط هو ابتكار إسرائيلي كي يقطع العدو لنفسه أراضي لبنانية لتخلق حزام امني جديد بعد تطل جيشه من معظم الجنوب، ومنودب إسرائيل الفعلي في الأمم المتحدة، تيري روه لاريسن – وكان على صلة وثيقة ومشورة برفيف الحريري – بتنى فكرة الخط الأزرق، في الاحتجاج. وقد كان ردّ حزب «الكتلة الوطنية» ضد المحظر أفضل بكثير من ريدو (أو صمت) بعض حلفاء حزب الله في المجلس النيابي. وكيف يمكن إلا يصدر بيان استنكار عن رئيس الحكومة؟ وكيف يمكن أن يصدر المجلس النيابي مجتمعاً بياناً رسمياً في استنكار الة الأميركية؟ وكيف يمكن الآ تصدر الحكومة اللبنانية بيان احتجاج رسمياً في هذا الصدد؟ لم يستدع وزير الخارجية السفيرة الاميركية

# صاغة البيان كما هو بالإنكليزية توجي للقارئ ان الجيش اللبناني يقوم بخرق الاجواء الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ان جيش العدو يخرق الاجواء والأراضي اللبنانية. اي أن الخروقات متبادلة فيما يقوم اليونيفيل بالتوقيق بين الطرفين. لكن البيان لا يصل إلى نتحجة حول خروقات (غير معروفة المصدر) إلى الإقرار بان حالة منطقة عملتات اليونيفيل «تبقى هادئة»، كيف تكون هادئة بوجود الخروقات المذكورة؟ لكن ما تلى هذا المقطع هو الذي يتحر القلق.

لقد تجاوز قائد اليونيفيل المهمة المعطاة له ودخل في مواضع سيادية مخض كان يجب على الدولة النائمة أبداً أن توجّه رسمياً عليها؛ إذ أنه قال بالحرف: «يجب أن نؤمن أن السلام ممكن. وبالفعل، فإن السلام يمكن ان يبدأ بمك هنا في الثلاثة»، واقترح إضافة أن يستغل الطرفان فرصة وجود اليونيفيل من أجل التقدم في اتجاه السلام». لثم أضاف كلاماً عاماً نتجل عن نفع إبلاغ حزب الله بالخطوات التي تتخذها، وفيه نفع من أجل الثلاثة» لا تؤيد إلى وقف أي من عملتات الخروق الإسرائيلية، لا هي تجعل منها نكتة ومهزلة، إذ ان حفلة السمر تعقد ويتم تسجيل اعتراض لبناني غير رسمي ثم ينتظر الوقد اللبناني موعد وتمتحن قوأت الامني وتوجيه ان نقد او إشارة إلى مخالفات إسرائيلية، فيما أشارت الدنيا بسبب المزاعم الإسرائيلية على اتفاق حماية دفاعية. وهي افترضت أن المزاعم الإسرائيلية يجب ان تصدق، فيما تنفي كل الشكاوى اللبنانية عن الخروقات الإسرائيلية ليست إلا مناسبة من قبل اليونيفيل من أجل عقد حلقة سمر إضافية للجمع التصديعي بين ضباط لبنانيين وإسرائيليين. إن خبطة هذا الرجل في مديح السمر تعقد ويتم تسجيل اعتراض لبناني غير رسمي ثم ينتظر الوقد اللبناني موعد وتمتحن قوأت الامني وحفلة سمر جديدة، وهكذا دواليك.

لا يمكن الافتراض أن خطاب قائد اليونيفيل جاء هكذا من عدم، او ان ما قاله هو زلة لسان، او ان العرق اللبناني فعل فعله، وكلمة «سلام» في اجتماع رسمي بين ضباط دول لها مدلولات قانونية ودستورية غير إنشائية. دعوة السلام هذه لا يمكن أن تكون صدرت من دون اواصر أميركية. يجب فهم هذا الخطاب والدعوة الفبحة بين دولة محتل علم دولة الاحتلال على أنه جزء من مبادرة أميركية جديدة لتغيير طابع عمل لبنان مترافقة مع صفقة القرن والتحالف السعودي -الإسرائيلي الذي يلقي بظلاله على لبنان، وعلى كل المنطقة العربية. إن عمل اليونيفيل كان عملاً مشبوهاً منذ بدايته في عام 1978، لكنه بدأ بحجة الإشراف السري على انسحاب القوأت الإسرائيلية المحتلة – ليس من كل الجنوب وإنما من أراض جديدة احتلتها إسرائيل بعد غزوتها في آذار 1978. لكن عملها بدأ بقتل القوأت الرسمية لمقاومين من «جبهة المقاومة الشعبية لتحرير لبنان من الاحتلال والفائشة» (استشهد في الجريمة الرقيقان «راجي» و«إيهاب» من حزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان في أيار من تلك السنة)، وقامت قوأت اليونيفيل على حماية إسرائيل من أي مقاومة، فيما كان عملها



ليس ما يجري في لبنان عفويًا، هناك اصحاب إسرائيلية في ما يجري في البلاد (هيلم الموسوي)

من جانب واحد فقط. كم من الاعتداءات والاجتياحات والغزوات الإسرائيلية جرت في لبنان بوجود قوأت اليونيفيل من دون أن تحرك ساكنًا.

لكن هناك جانب غير سياسي لوجود اليونيفيل وللمتمسك اللبناني بها. هي أصبحت جزءاً من شبكة الفساد والتفقيعات والعقود المحاصصة في جنوب لبنان، وهذا الدخول في نسج المصالح في جنوب لبنان يجعل المطالبة بانسحابها صعبا إن لم يكن مستحيلًا. وعمل قوأت اليونيفيل لم يشمل يوماً ما جاء على لسان خطاب قائد اليونيفيل الجديد (وكان سلفه في المنصب قد ودّع مهمته بحضور احتفال رسمي في فلسطين المحتلة بمناسبة إنشاء دولة الصهيونية الاحتلالية). ولبنان الرسمي لا يزال غامضاً حول مهمة هذه اللجنة

الثلاثية. وكل عدوان إسرائيل وكل خروق السيادة بالنز والبحر تردّ قيادة الجيش عليها بانتظام بأنها أبلغت اللجنة الثلاثة بذلك. لكن، كم من السنوات يجب ان يمرّ قبل أن ندرك قيادة الجيش والدولة اللبنانية أن هذه اللجنة الثلاثية لا تؤيد إلى وقف أي من عملتات الخروق الإسرائيلية، لا هي تجعل منها نكتة ومهزلة، إذ ان حفلة السمر تعقد ويتم تسجيل اعتراض لبناني غير رسمي ثم ينتظر الوقد اللبناني موعد وتمتحن قوأت الامني وحفلة سمر جديدة، وهكذا دواليك.

لا يمكن الافتراض أن خطاب قائد اليونيفيل جاء هكذا من عدم، او ان ما قاله هو زلة لسان، او ان العرق اللبناني فعل فعله، وكلمة «سلام» في اجتماع رسمي بين ضباط دول لها مدلولات قانونية ودستورية غير إنشائية. دعوة السلام هذه لا يمكن أن تكون صدرت من دون اواصر أميركية. يجب فهم هذا الخطاب والدعوة الفبحة بين دولة محتل علم دولة الاحتلال على أنه جزء من مبادرة أميركية جديدة لتغيير طابع عمل لبنان مترافقة مع صفقة القرن والتحالف السعودي -الإسرائيلي الذي يلقي بظلاله على لبنان، وعلى كل المنطقة العربية. إن عمل اليونيفيل كان عملاً مشبوهاً منذ بدايته في عام 1978، لكنه بدأ بحجة الإشراف السري على انسحاب القوأت الإسرائيلية المحتلة – ليس من كل الجنوب وإنما من أراض جديدة احتلتها إسرائيل بعد غزوتها في آذار 1978. لكن عملها بدأ بقتل القوأت الرسمية لمقاومين من «جبهة المقاومة الشعبية لتحرير لبنان من الاحتلال والفائشة» (استشهد في الجريمة الرقيقان «راجي» و«إيهاب» من حزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان في أيار من تلك السنة)، وقامت قوأت اليونيفيل على حماية إسرائيل من أي مقاومة، فيما كان عملها

الحدود الشرقية والشمالية فقط؟ هل انطلقت الغزوات الإسرائيلية المتكررة عبر السنوات والعقود من الحدود الشمالية والشرقية أم من الحدود الشرقية؟ وفي 15 تموز اصطحب جوزيف عون السفيرة الأميركية والسفير البريطاني في جولة على الحدود الشرقية للبنان وعقد اجتماعاً بحضورهما ل«لجنة الإشراف العليا على برنامج المساعدات لحماية الحدود البرية»، وفي مناسبة أخرى، فأخر قائد الجيش بان الجيش أنشأ اربعة افواج حدودية فقط للحدود الشرقية والشمالية، باوامر الحكومات الغربية) وبنى 74 مركزاً ل«ضبط الحدود»، وهذا الاهتمام الغربي المخبر بضبط الحدود و«منع التهريب، ينثر الكثير من التساؤلات التي لا يطرحها قائد الجيش. هل الاهتمام بالحدود الشرقية ينبع من قلق اميريكي وبريطاني عميق من عواقب ومخاطر تهريب البطاطا والإجاص والتبناك المعسل؟

بعقو قائد الجيش من نوزله في مؤامرة أميركية مفضوحة ضد المقاومة في لبنان، وفي عيد المقاومة والتحرير، القى جوزيف عون خطبة عصماء طلع فيها ونزل من دون أن يذكر في هذا اليوم.. المقاومة ودورها في تحرير لبنان، حتى كدت تخال أن جوزيف عون وصحبه هم الذين أنلوا العدو على أرض المعركة وانهم هم الذين منعوا العدو من التقدم في حرب تموز.. إن هذا العدد الهائل من المراكز الحدودية على الحدود الشرقية وتركيب أجهزة الكروينة ممنوحة بسخاء من المانح الأميركي (لا تخفي نية تجسسية لا تعنى بتهريب الضائع بقدر ما تعنى بوضع عبون واذان إسرائيلية) من خلال المعذات) إضافية لمراقبة تحرك وإمداد المقاومة. ثم لماذا هذا الهوس بالحدود الشرقية (لا بل إن قائد الجيش أضاف أنه يريد ترسيم الحدود الشرقية أيضاً)؟ وهل سأل عون نفسه عن سبب تمتع المانح الأميركي والبريطاني عن تزويد لبنان بمعذات للحدود الجنوبية؟ وبعيداً عن المعذات، لماذا لا يُنشي الجيش مراكز مراقبة بهذا العدد الهائل المدوم بافواج خاصة للحدود الجنوبية – هي المصدر الحقيقي الأول للمختر على لبنان وسيادته وحتى وجوده؟

ليس ما يجري في لبنان عفويًا. هناك اصابع قوية نابتة ضد صلف العدو، لكن يبقى ذلك غير مثبت من دون تأكيد ذلك ببيان من قوأت اليونيفيل. وكيف نؤفق هذا الشكاوى والنواح المتكرر ل«الجانب اللبناني» في هذه اللقاءات وبين زعم قادة الجيش في خطاب آخر له أن مؤتمر الجيش سيسمّخر في «التصدي» للعدوان إسرائيلي؟ لكن أين وكيف تصدّي الجيش للعدوان إسرائيلي؟ هل التصدي هو في تلك الاجتماعات الثلاثة التي تحدّث فيها قائد اليونيفيل عن السلام بين لبنان وإسرائيل؟ ثم، هل ردّ الجانب اللبناني على مطالبة قائد اليونيفيل بإحلال السلام بين لبنان والمختل خلال الاجتماع؛ لكن الخطر الإسرائيلي لا يبدو انه يشغل قائد الجيش، والحديث عن هذا الخطر قلّ واضمحّل باطراد منذ مغادرة إميل لحود لقيادة الجيش ولسدة الرئاسة.

لكن قائد الجيش لديه من المشاغل: قائد الجيش يلتقي بالفنانيين والفنانات بانتظام ومخابرات الجيش تلقي القبض على بانعي سبجارة الكيف وعلى مرزوري الأجباني في الشمال.

وترافق هذا التحريض العلني على عقد سلام بين لبنان وإسرائيل مع تحركات مكثفة على الحدود الشرقية والشمالية في جيش لبنان ليدى من المشاغل: قائد الجيش يلتقي بالفنانيين والفنانات بانتظام ومخابرات الجيش تلقي القبض على بانعي سبجارة الكيف وعلى مرزوري الأجباني في الشمال. وترافق هذا التحريض العلني على عقد سلام بين لبنان وإسرائيل مع تحركات مكثفة على الحدود الشرقية والشمالية في جيش لبنان ليدى من المشاغل: قائد الجيش يلتقي بالفنانيين والفنانات بانتظام ومخابرات الجيش تلقي القبض على بانعي سبجارة الكيف وعلى مرزوري الأجباني في الشمال. وترافق هذا التحريض العلني على عقد سلام بين لبنان وإسرائيل مع تحركات مكثفة على الحدود الشرقية والشمالية في جيش لبنان ليدى من المشاغل: قائد الجيش يلتقي بالفنانيين والفنانات بانتظام ومخابرات الجيش تلقي القبض على بانعي سبجارة الكيف وعلى مرزوري الأجباني في الشمال.

فقتصع عن نيات صهيونية لتغيير عملها في صالح احتلال إسرائيل. هل سترّ وزارة الخارجية اللبنانية على دعوة على للسلام بين لبنان وإسرائيل؟ هل ستجري مساءلة في الموضوع؟ هل سيسددي أحد هذا الرجل لإبلاغه رسمياً أنه تجاوز حدود مهمته؟ حتماً.. لا سترّ هذه كما مرّ وسيمرّ غيرها.

لكن اللافت، لا بل المزعج، أن بيان قيادة اليونيفيل عن اللقاء الثلاثي في 8 آب يختلف كما ونوعاً عن بيان قيادة الجيش عن الاجتماع عينه. فبيان قيادة الجيش تحدّث عن تبيان «الجانب اللبناني» ل«خروقات العدو الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية

# ملاحظات حول رسالة رئيس

# الجمهورية الى رئيس وأعضاء مجلس النواب

وَتَعْرِفُونَ الْحَقَّ وَالْحَقُّ يُخَرِّكُمُ

(السيد المسيح)

**سعيد الصباح \***

إنر توقيعه للقانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 «الموازنة العامة والموازنات الملحق لعام 2019»، ومن مشتملاته المادة 80 التي نص مقطعها الأخير على حفظ حق الناخبين في المباريات التي أجزأها مجلس الخدمة المدنية، وجه رئيس الجمهورية ميشال عون رسالة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري وأعضاء مجلس النواب طالب فيها المجلس بتفسيّر محددّ لعبارة «مقتضيات الوفاق الوطني»، الواردة في المادة 95 من الدستور، معطوفة على الفقرة «ب» من مقدمته، لا سيما في ضوء آثارها على الوظيفة العامة في ما يعني موضوع هذه الرسالة.

جدير ذكر أنه تم إعلان أسماء الناخبين في مباريات وامتحانات مجلس الخدمة المدنية وفقاً لما نصت عليه الفقرة «ب» من المادة 95 من الدستور التي نصّت على إلغاء القيد الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص.

**ملاحظات حول ما ورد في الرسالة الرئاسية:**

1 - إن رئيس الجمهورية قد وقع على القانون رقم 144 ككلّ ولم يُعده إلى مجلس النواب أو يطعن به أو بإحدى موادّه في المجلس الدستوري، فكيف يُفَسَّر هذا التناقض بين التوقيع على هذا القانون بكافة موادّه بما فيها المادة 80 من دون ردّ إلى مجلس النواب أو الطعن به في المجلس الدستوري وفي المقابل الدعوة في الرسالة إلى تفسيّر المادة 95 من الدستور، حيث اعتبرت إعلان أسماء الناخبين من قبيل مجلس الخدمة المدنية خارج القيد الطائفي مخالفاً لمقتضيات الوفاق الوطني؟!

2 - إن مطلب الرسالة الرئاسية بتفسير المادة 95 من الدستور هو في غير محله، لأن هذه المادة أكثر من واضحة ولا تطوحي على أي التباس في دلالاتها

وأنه يجب حصر المناصفة بين المسلمين والمسيحيين ضمن وظائف الفئة الأولى، بينما الفئات الوظيفية الأخرى لا تخضع لهذه المناصفة بل يسري عليها معيار الكفاءة حصراً؛ ألاّ حدّ قول مرجع دستوري شارك في اجتماعات الطائفة (لُراجع مقال عماد مرمل في صحيفة الجمهورية عدد الجمعة 2 آب)، حدّ قول مرجع دستوري شارك في اجتماعات الطائفة (لُراجع مقال عماد مرمل في صحيفة الجمهورية عدد الجمعة 2 آب)، بناءً عليه، يمكن القول إن التفسير المطوب في الرسالة يخفي طلباً لتعديل المادة 95 من الدستور؛ وللتعديل الدستوري ألياته المحددة في الدستور.

3 - هل كان تطبيق أحكام المادة 95 من الدستور فقرة «ب» لجهة عدم الأخذ بقاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص بالنسبة إلى الوظائف العامة التي هي دون الفئة الأولى منذ حصول التعديل الدستوري في 1991/9/21 وحتى تاريخ غير بعيد يعتبر مناقضاً لمقتضيات الوفاق الوطني؟! أم أنه كان غير مناقض وطرأت مستجدات جعلته مناقضاً؟

وفي حال الأخذ بالرأي الأخير: ما هي المستجدات التي أدت إلى جعل غير المناقض مناقضاً؟!

4 -هل اعتماد الكفاءة والخبرة وعدم اعتماد قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف، المحددة وفقاً للمادة 95 من الدستور فقرة «ب» المطابق للمادة 7 من الدستور التي تكرس مبدأ المساواة بين اللبنانيين، يتناقض مع مقتضيات الوطني والعيش المشترك؟!

5 -لم تحدد الرسالة ماهية التعديل المطلوب للمادة 95 من الدستور، فقرة «ب»! هل يعني العودة إلى اعتماد المناصفة بالنسبة إلى الوظائف العامة التي هي دون الفئة الأولى؟ وما العمل إذا لم تتوافر في نتائج المباريات والامتحانات التي تجريها مجلس الخدمة المدنية هذه «المناصفة» المنشودة؟! هل يتم وقف التوظيفات وتحليل عمل إدارات الدولة؟ أم يصار إلى إلغاء مجلس الخدمة وإيجاد آلية بديلة للتميينات لا تركز على المباريات والامتحانات؟! وما العمل إذا لم تحقق التوازن في عدد طالبي الوظائف؟!

5 -لم تحدد الرسالة إلى الاستثناء الوارد في المادة 95 من الدستور، فقرة «ب» الذي نصّ على المناصفة في وظائف الفئة الأولى بين المسيحيين والمسلمين لم تبدِ أيّ اعتراض على مضمونها؛ لكن هذه المناصفة ربطت بعبارة «دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التكتد بمبدأ الاختصاص والكفاءة». إن قاعدة «عدم التخصص» ما يُعمل بها منذ التعديل الدستوري في 1990/9/21 وحتى يومنا هذا باستثناء انتقال مديريةية الأمن العام من المسيحيين إلى المسلمين الشيعة ويومه تسبب هذا الانتقال بموجة من الانتقادات الصادرة عن مكوّن لبناني! ألا يعتبر عم إعمال هذه القاعدة مخالفة واضحة للدستور اللبناني؟ وهل يقبل من أرسل الرسالة بالعلم بها لأنها ليست موضع اعتراض منه، ولمّ لم يعتبرها مخالفة لمقتضيات الوفاق الوطني؟!

\* حقوقي لبناني

\* كاتب عربي (حسابه على تويتر»

@asadabukhalil